المحاضرة الخامسة: عوامل القوة في العلاقات الدولية

1- المجال الجغرافي:

يؤكّد إيف لاكوست أن الجغرافيا تستعمل في المقام الأول لخوض الحرب، لكنه يذهب ليضيف أنها معرفة استراتيجية على اتصال وثيق بمجموعة من الممارسات السياسية؛ ويتم تحليل العامل الجغرافي في قوة الدولة وفق عديد العناصر الفرعية؛ أهمها:

أ- المناخ:

تمكّن الدراسات المناخية عموماً من تحديد الفروق في القدرات الطبيعية التي يملكها سكان الكرة الأرضية وتأثيرها في توجيه سلوك المجتمعات والدول.

ب- الموارد الطبيعية:

تعتبر من أهمّ عوامل القوة، فتوزيع الموارد الطبيعية غير متوازن عبر العالم، سواء كان ذلك بالنسبة للمواد الأولية في باطن الأرض، أو لخصوبة الأتربة الزراعية. إلا أنّ ميزان وظروف الثروة الطبيعية تختلف في الزمان والمكان، وترتيبها ليس واحداً بل يخضع لمؤثرات أخرى منها الاختراعات والتكنولوجيا.

ج- الجغرافيا السياسية:

في نهاية القرن التاسع عشر، أسس فريديريك راتزل Frederick Ratzel علماً يهدف لدراسة العلاقات بين الجغرافيا والسياسة، وتدّعي الجغرافيا السياسية شرح السياسة الدولية بحتمية العوامل الطبيعية.

لقد أدّت فكرة الجيوبوليتكس كما طرحها راتزل إلى بروز إيديولوجيات المجال، حيث تنظر هذه الإيديولوجيات إلى المجال كمرمى تتصارع عليه الدول، إما استهدافاً لقوة اقتصادية كما هو حال إيديولوجية المجال الحيوي الألمانية، أو بادعاءات استراتيجية كما هو حال إيديولوجية الحدود الطبيعية الفرنسية، والتي يرتكز عليها الإحتلال الإسرائيلي الآن.

ترتكز نظرية الجيوبوليتكس على مجموعة كبيرة من المرتكزات الجغرافية وأهميتها السياسية، نذكر منها على سبيل المثال: التضاريس، الموقع، طبيعة الحدود، الجزر والأرخبيلات ...الخ.

2- العامل السكاني (الديمغرافي):

يمثّل العامل السكاني أحد أهمّ عوامل قوة الدول ومحددات سياستها الخارجية، ويعرف العالم تفاوتاً خطيراً في توزيع السكان، حيث تسجّل دول العالم الثالث نمواً مضطرداً فيما تشهد البلدان المتقدّمة ركوداً في نسبة نمو عدد سكانها.

ويُمكن تناول العامل الديمغرافي على مستويين أساسيين:

أ- **العوامل الكمية:** وتشمل دراسة وتحليل الكثافة السكانية، ودور السكان في بناء القدرات الإقتصادية والعسكرية.

ب- **العوامل الكيفية:** متعلّقة بالجوانب المعنوية والاجتماعية، مثل التركيب السكاني، درجة التجانس الإجتماعي، التقدم التكنولوجي والعلمي والتقني للسكان ....الخ.

3- العامل الاقتصادي:

لقد رفض التجاريون Les mercantilistes التمييز بين التفوق التجاري والتفوق السياسي، وصاغوا تصوّرهم المشهور: "من يحكم المحيط يحكم تجارة العالم، ومن يحكم تجارة العالم يحكم ثروة العالم، ومن يحكم ثروة العالم يحكم العالم ذاته"؛ وتبعاً لذلك، يكون "ميزان القوى مرهوناً بالميزان التجاري"؛ وأسسوا بذلك للربط المعاصر بين العوامل الاقتصادية وسياسات القوى في المجال الدولي، فالموارد الطبيعية والمادية للدولة لا تكون عوامل قوة الدولة إلا إذا أسهمت في قوتها الاقتصادية، فامتلكت من القوة الاقتصادية والتكنولوجية ما يتوافق مع هذه الموارد.

وقد أضحى الاقتصاد يلعب دوراً في بالغ الأهمية في العلاقات الدولية المعاصرة، فهنالك منظمات دولية قائمة على أساس اقتصادي (OPEC، السوق الأوروبية المشتركة، أيضا دور الشركات المتعددة الجنسيات) كما شهدت العلاقات الدولية عدة صراعات وحروب لأسباب اقتصادية، صراع من أجل السيطرة على الموارد الأولية، صراع من أجل الحصول على منافذ تجارية، صراع من أجل السيطرة على الأسواق ...الخ.

كما هنالك منتديات عالمية تطالب بتغيير الأوضاع الاقتصادية أو تدعيمها (كحركة عدم الإنحياز، ومجموعة الثمانية ومجموعة العشرين ودول البريكس ...الخ).

4- العامل العسكري:

يعتبر الكثيرون أنّ الاستعداد العسكري هو المظهر الرئيسي لقوة الدولة، وأساسا ضروريا لتنفيذ سياستها الخارجية ومساندة سلوكها الدولي، وأضحى هذا العامل يرتبط حالياً بالعنصر النووي وظهور مذاهب عسكرية جديدة، ويرتبط مستوى الاستعداد العسكري بعدّة عوامل:

1. التقدم التكنولوجي في إنتاج وتحديث الأسلحة وفي وسائل جمع المعلومات.
2. القدرة على التخطيط الاستراتيجي الذي يتّفق وطبيعة مشكلات الأمن القومي.
3. كفاءة القيادات العسكرية.
4. القدرات القتالية ونوع التدريب، فالجيوش تقيّم كماً وكيفاً.
5. القدرة على التعبئة والسرعة في الاستعداد.
6. مدى توافق الجبهة المدنية والعسكرية.

إنّ الدول التي لا تتوفّر على جيوش عصرية وحديثة، لا يُمكنها لعب الأدوار الأساسية على المستوى الدولي وهو حال اليابان وكندا مثلاً، فالقدرة العسكرية تتوافق مع السياسة الخارجية للدول، علاوة على مهامها الأساسية المتمثلة في حفظ الأمن القومي وسلامة كيان الدولة.

يمكن القول أن أهمية العامل العسكري للدولة تتراجع نسبياً مع بروز سياسات الأحلاف العسكرية، والأمن الجماعي والإقليمي، ومعاهدات الدفاع المشترك، لكنه أضحى كثير الارتباط بالقدرات الاقتصادية وأهداف السياسة الخارجية والتكنولوجيا ...الخ.

5- **العامل التكنولوجي:**

أضحى العامل التكنولوجي أهم ميزان في العلاقات الدولية بين عالم متقدّم وآخر متخلّف، وأضحى نقل التكنولوجيا أهم ما تطالب به دول العالم الثالث بعدما طالبت بنظام اقتصادي عالمي جديد أكثر عدلاً، وأصبح نفس العامل رهان التكتلات الإقليمية والجهوية مثلما هو حال أوربا بين سياستها المتوسطية وسياستها الأوربية.

ينعكس التطوّر التكنولوجي للدولة على جميع عوامل القوة الأخرى، فالتكنولوجيا تهيئ أكفأ الوسائل لاستغلال الإمكانيات الطبيعية والمادية والبشرية المتاحة بالشكل الذي يزيد من قوة الإقتصاد، كما أنّ التقدّم التكنولوجي يزيد من القوة العسكرية للدولة في إنتاج الأسلحة، وفي جمع المعلومات، إضافة إلى المراقبة التكنولوجية للحدود وللخصوم والطائرات دون طيار والرادارات وقوات الإمداد (طرقه ومدته) ... كلها عوامل تأثرت بالتكنولوجيا.

وتلقي التكنولوجيا بظلالها على العامل السكاني أيضا، من حيث ترقية كيفه، وكذا من حيث أنها تضبط أكثر فأكثر القياسات الكمية للسكان، وتساعد في عمليات الإحصاء، الانتخاب ومن ثمة رسم السياسات الحكومية...الخ.

كما أن العامل التكنولوجي قلب السلوك الدولي رأساً على عقب، حيث لم يعد بإمكان الدول إخفاء الأحداث المتعلقة بأمنها القومي؛ فظهرت الطرق المعلوماتية السيارة، والشبكات العالمية (Internet) التي تضمن انتقال المعلومة بأكثر دقة وفي أسرع وقت.

"من يتحكم في التكنولوجيا يتحكم في العالم، ومن يمتلك المعلومة يمتلك العالم".

6- العامل التنظيمي للدولة:

إذا كان العامل التنظيمي يعني مباشرة المؤسسات الدستورية للدولة، إلا أنه يُلقي بضلاله على مجموعة من المتغيّرات مرتبطة به وبالجوانب المعنوية للدولة: مثل إيديولوجيا الحكم، الوحدة الوطنية والروح المعنوية للدولة، والإعتبارات المتعلقة بكفاءة الأجهزة السياسية والدبلوماسية والدعائية للدولة، وشخصية وسلوك رجال الدولة وصناع القرار ...الخ.